تمويل التعليم في ظل العولمة

إعداد

الدكتور/ سيلان جبران العبيدي

أستاذ الاقتصاد المشارك ـ كلية التجارة والاقتصاد

جامعة صنعاء

٢٠٠٢م

!!

مقدمـــــــة :

تشهد الساحة العربية منذ أن أفل نجم ما يسمى بالاتحاد السوفيتي غزواً إعلاميا من الدول ذات النفوذ الاقتصادي وعلى رأسها الولايات المتحدة تمثل بمصطلحات قد تبدو غريبة لدى البعض مثل: النظام العالمي الجديد New World System ، العولمة Globalization ، وأخذت تنفق أموالاً ضخمة على إعلامها هذا في سبيل جعل الغزو يأخذ مكانته في نفوس العرب وينمو في أرضهم.

لم يكن مصطلح العولمة غريباً لدى الطبقة المثقفة من العرب حيث أدركوا حقيقته وجذوره وهويته وأغراضه . فقد عقدت ندوات ومؤتمرات علمية عديدة في أنحاء الوطن العربي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: المؤتمر الفكري الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٨م حيث سلطت الأضواء على هذا المصطلح وفيه عرف البعض العولمة : بأنها فن تحقيق المصالح بالمصطلحات ـ مصطلح النظام الدولي الجديد ومصطلح العولمة وهي نتاج غربي وأمريكي على وجه الخصوص .[1] **ويرى** بعض الباحثين أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة ، وهي على التوالي : المنافسة بين القوى العظمى والابتكار الثقافي (التكنولوجي) وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث .

ويمكن القول (كما يؤكد السيد ياسين) أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة ، نظراً إلى تعدد تعريفاتها ، والتي تتأثر أساساً بإنجازات الباحثين الأيدلوجية ، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً . [٢]

لقد مدّ أخطبوط العولمة اذرعه في نواحي وميادين الحياة المختلفة منها الاقتصادية والثقافية وعرفت العولمة الاقتصادية بأنها الهيمنة والسيطرة المباشرة وغير المباشرة على دول العالم ذات الاقتصاد الضعيف من قبل القوى المسيطرة على الأسواق العالمية . [٣] أما العولمة الثقافية فإنها تعني الغزو الثقافي وفرض ثقافات الدول الكبرى على ثقافات الدول النامية ومنها العربية بقصد إلغاء خصوصياتها الثقافية وجعلها في إطار مفهوم التبعية. [٤] وقد عزز هذا القول "الوالي" حينما ذكر أن العولمة الثقافية ما هي إلا عملية تعميم الثقافة الأمريكية على العالم إيمانا منهم بأن هناك عوامل سلبية في الثقافات الأخرى للبلدان . [٥]

ويبدو أن العولمة الاقتصادية قد ظهرت هيمنتها في قطاعات اقتصادية متنوعة وعديدة وخير نموذج لها يكمن في الأسواق المالية حيث يجري بيع وشراء ما قيمته ((الترليونات)) * من الدولارات من الأسهم والسندات والعملات المختلفة التي تنتقل بين المراكز المالية في لندن ونيويورك وطوكيو وسنغافورة وغيرها. وهي عملية مستمرة ليلاً ونهاراً حتى وصلت مرحلة دراماتيكية . فقد ذكر " Walters " [١] عام ١٩٩٥م ما يلي :

١- ارتفعت مبيعات السندات الحكومية الأمريكية بين عامي ١٩٨٣م و ١٩٩٣م عبر الحدود من ٣٠ بليون دولار إلى ٩٠٠ بليون دولار.

٢- ارتفعت نسبة مبيعات السندات والأرصدة والأسهم إلى خارج أمريكا من ٣% من الإنتاج الوطني الإجمالي عام ١٩٨٠م إلى ١٣٥% في عام ١٩٩٣م .

١- بلغت مبيعات السندات الحكومية بغية الحصول على القروض من الجمهور ١٨% من كافة الموجودات المالية في عام ١٩٨٠م إلى ٣٥% عام ١٩٩٣م .

---

(١) **المجلس الأعلى للثقافة** : العولمة ، وقضايا الهوية الثقافية ، المؤتمر الفكري للفترة في ١٢ – ١٦ إبريل ١٩٩٨، القاهرة ، ص.١١
(2) **مركز دراسات الوحدة العربية** : ندوة العرب والعولمة – للفترة ١٧- ٢٠/ديسمبر/ ١٩٩٧م ، بيروت ، ص ٢٥ .
(3) **العبيدي ، سيلان جبران :** العولمة الاقتصادية ، مؤتمر تونس (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) أكتوبر/٢٠٠١م.
(4) **الجمال ، راسم** : الاختراق الإعلامي في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩١م ، ص.٣
(5) **الوالي، عبد الجليل كاظم :** جدلية العولمة بين الاختيار والرفض ، المستقبل العربي ، السنة ٢٤ ، العدد ٢٧٥، كانون الثاني / شباط ٢٠٠٢م ، ص ٦.
* الترليون = مليون مليون .
!!. Waters, W , Globalisation , Washington , Routledge (1995) , p.5 (1)

٢- بلغت تجارة الأسهم والأوراق المالية في كافة الأسواق العالمية (٥) ترليونات عام ١٩٨٠م وتزايدت حتى وصلت إلى(٣٥) ترليون عام ١٩٩٣م ، وهذا يعادل ضعف الإنتاج الوطني العام للدول الأعضاء في منظمة التطوير والتعاون الاقتصادي OECD أي كافة دول غربي أوروبا و الولايات المتحدة واليابان وفنلندة وكندا واستراليا ونيوزيلندة.

لقد دأبت التحالفات الإستراتيجية للشركات العالمية على غزو بلدان العالم الثالث والهيمنة على ثرواتها الاقتصادية. الأمر الذي لم يضعف الدخل القومي لهذه البلدان فحسب بل كبّلتها بديون ترهق كاهلها حاضراً ومستقبلاً وتجعلها تبحث عن حلول مؤقتة وقد تخضع لمتطلبات الهيمنة الفردية من خلال التحكم في قيمها وثقافاتها . وقد لوحظ كمثال على ذلك أن نسبة الديون إلى الناتج المحلي لبعض الدول العربية تراوحت بين ١٥٥% في اليمن إلى ٦٣٨% في العراق. (٢)

من هنا، فقد سقط إدعاء العولمة الاقتصادية من أنها تسعى إلى تحسين مستوى العيش العالمي وتضييق فجوة التفاوت الاجتماعي ومساعدة الدول على إصلاح اقتصادياتها وتحسينها حيث أن هنالك زيادة كبيرة طرأت على عدد الفقراء في العالم حيث بلغت ١٠٠ مليون نسمة خلال التسعينيات من القرن الماضي ، وأن مليار من سكان العالم يعيش اليوم بأقل من دولار في اليوم الواحد للفرد وأن عدد من سيعيش بأقل من دولار سيبلغ عام ٢٠٣٠م نحو خمسة مليارات . (٣)

وبناءً على ما تقدم ، سنحاول تسليط الضوء على أثر هذه الظاهرة على الدول العربية والدور الذي ينبغي أن تلعبه الحكومات والقطاعات والمؤسسات والشركات ورجال الأعمال في مواجهتها حماية لقيمها وتراثها من جهة ، والتكيف معها واستغلال إيجابيتها من أجل إصلاح الاقتصاد العربي من جهة أخرى.

مشكلة البحث وأهميته :

تحسس الباحث من خلال قراءاته لظاهرة العولمة أن لها تأثيرات سلبية خاصة على الدول النامية والفقيرة بحيث تزيد من فقرها فقراً ومن تخلفها تخلفاً نظراً لامتلاك الدول الغنية والشركات ذات رؤوس الأموال الضخمة القوة والسلطة ومما يزيد المشكلة تفاقماً تدخل هذه الدول في الشؤون الثقافية والمبادئ القيمية والعقائدية للدول الفقيرة أملاً في طمس المعالم الحضارية والقيمية والثقافية لهذه البلدان.

ونظراً لأن الدول العربية تعد من دول العالم الثالث وبعض هذه الدول تعد من الدول الفقيرة. فإنه لو أجرينا مقارنة لمعدل دخل الفرد السنوي في العالم والبالغ ٤٨٥٥ دولاراً لوجدنا أن معدل دخل الفرد السنوي قد تراوح ما بين ٢٦٩ دولاراً كما في اليمن و ١١٨٠ دولار كما في الأردن عام ١٩٩٨م * وهذا يعني أن متوسط الدخل الفردي في العالم يفوق متوسط الدخل الفردي في اليمن بنحو ١٨ ضعفاً وأربعة أضعاف تقريباً بالنسبة لمتوسط الدخل الفردي في الأردن . أما باقي الدول العربية فإنها تتراوح بين هذين الدخلين تقريباً .

بالإضافة إلى ذلك فقد تراوحت مخصصات التعليم من الدخل القومي بين (٦.٢%) كما في اليمن إلى (٧.١%) كما في العراق وفي الإمارات (١.٦ %) .

إن المؤشرات السابقة تضع الأنظمة التعليمية العربية بين مطرقتين ؛ مطرقة العوز والفقر الداخلي مصحوبة بالزيادة الكبيرة في تدفق ودخول التلاميذ إلى المدارس ومطرقة الديون التي ترهق كاهلها.

---

(2) World Bank , (1998) Pocket world In figures , p18 .

(3) **أبو طالب ، عبد الهادي :** هل تستطيع العولمة إنجاز وعدها بمحاربة الفقر والرشوة ؟ جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٩/١٠/٢١م، ص٨ .

* World Bank 1998 ,p p. 56

!!

من هنا فإن أمام الدول العربية اتجاهين: أولهما التوجه نحو الاقتراض من جديد من المنظمات الأربع التي تعد من قبل الناقدين آليات العولمة وهذه المنظمات هي :

١. **منظمة التجارة العالمية .**
٢. **البنك الدولي .**
٣. **صندوق النقد الدولي .**
٤. **الشركات المتعددة الجنسية .**

وهذا الاتجاه بطبيعة الحال سيرهق كاهل هذه الدول بدلاً من حل أزمتها وجعلها تدور من جديد في فلك ما يسمى (بالعولمة) ، وتبدأ الضغوط عليها والتي من المؤكد ستؤثر على خصوصياتها وتحرف من قيمها الأصلية التي لا يضاهيها مال ، وتصبح التربية العربية حلقة تدور مع حلقات العولمة وتقاليدها الجديدة التي في معظمها لا تتلاءم والقيم التربوية للمجتمع العربي . وهذا ما نراه واضحاً من التصريحات التي يطلقها المسؤولون في الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة حول تغيير مناهج الدول العربية خوفاً مما يسمى بنمو الحركات الإرهابية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م فإذا لم تتجه الدول العربية إلى تبني وصياغة بعض السيناريوهات والاستراتيجيات التي تجعلها تعيد النظر في أنظمتها التربوية من خلال النظرة النقدية الرشيدة والتي من خلالها تستحدث أساليب استثمارية جديدة لطاقاتها المادية و البشرية و بغير ذلك فإن هذه الأمة ستعيش في مشكلة عميقة تؤثر على حضارتها وقيمها ناهيك عن نهب ثرواتها، الأمر الذي يتطلب إجراء دراسة علمية لهذه المشكلة المعرقلة لنهضة الأمة العربية حاضراً ومستقبلاً من أجل المساهمة العلمية التي قد تستفيد منه الحكومات العربية ورجال الأعمال والشركات العربية الوطنية من خلال الاهتداء بنتائج هذه الدراسة والتي ستعزز النمو الاقتصادي وتحافظ على النهج القيمي لهذه الأمة الخيّرة التي وصفها الله تعالى بأنها أمة وسطى بقوله الكريم : **" وجعلناكم أمة وسطى "** ونظراً لغياب الدراسات الموضوعية في هذا المجال - حسب علم الباحث - فقد أصبحت الحاجة ملحة للقيام بمثل هذه الدراسة التي قد ينتفع بها الباحثون و المهتمون وأصحاب القرار.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :

س١: ما هي وسائل تمويل التعليم المتبعة في الدول العربية في الوقت الحاضر؟

س٢: ما هو دور المؤسسات المختلفة من رسمية وشبه رسمية وشركات ورجال أعمال في هذا التمويل؟

س٣: ماهي السيناريوهات والاستراتيجيات التي ينبغي أن تتبعها الدول العربية في تمويل التعليم فيها في ظل وجود العولمة؟

منهجية البحث :

للإجابة عن أسئلة البحث فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي في التوصل إلى الحقائق من خلال تحليل الأفكار والآراء العلمية التي توصل إليها العلماء والمفكرون المحدثون والمهتمون في مجال الاقتصاد والتربية و العولمة . كما تم استخدم نوعين من التحليلات هما :

١. **سيناريو التحليل الجزئي Micro – Analysis Scenario .**
٢. **سيناريو التحليل الكلي Macro – Analysis Scenario .**

تحليل النتائج :

أولاً : توصل البحث من خلال استخدام التحليل الجزئي لنتائج المؤتمرات العلمية المنعقدة في الدول العربية وآراء المفكرين التربويين والاقتصاديين فيها والتي انعقدت تحت عدة شعارات حول العولمة ولكنها تجتمع تحت شعار **" العولمة و الوطن العربي"** والانتقادات التي وجهت إلى دعاة العولمة ومساسهم بقيم المجتمع العربي وثقافته وتراثه بحجج واهية توحي بضعفهم القيمي والفكري الذي يغطيه منطق القوة والدور الذي ينبغي أن تلعبه الدول العربية

حكومات ومؤسسات وشركات ورجال أعمال في مواجهة هذه الهجمة وذلك من خلال عدة أوجه منها إعادة النظر في موازناتها المالية ، والتوجه نحو استثمار التكنولوجيا والطاقات البشرية واعتماد التوجه الاستثماري لما يخصص للتعليم في مستوياته المختلفة حفاظاً على تراث الأمة وقيمها ، وسوف نعرض هذا من خلال النظرة الناقدة لمصادر تمويل التعليم.

مصادر تمويل التعليم في الدول العربية :

تقاس أهمية التعليم في أي مجتمع بنسبة ما ينفقه المجتمع على التعليم إلى الناتج القومي الإجمالي لذلك المجتمع ، وقد تزايد الإنفاق العام العالمي على التعليم (الحكومات وهيأتها) إلى أن وصل إلى ما يقرب الألف مليون دولار أي ما يعادل (٥%) تقريباً من الدخل العالمي لعام ١٩٩٥م .

ولم يبلغ عدد الطلاب المسجلين في نفس العام المليار طالب وبواقع إنفاق دولار واحد على الطالب . وحصلت البلدان المتقدمة من العالم على نسبة (٨٥%) من إجمالي الإنفاق العالمي على التعليم ، بينما لم يصل عدد الطلاب في هذه الدول إلى ربع طلاب العالم . وبذلك يتضح الفرق بين ما ينفق على الطالب في الدول المتقدمة وما ينفق على الطالب في الدول النامية . كذلك فإن الإنفاق العام على التعليم يبلغ أضعاف الإنفاق الخاص على المستوى العالمي . حيث تشير الإحصاءات لعام ١٩٩٥م أن الإنفاق الخاص ساهم بمقدار الثلث من إجمالي الإنفاق العام للعالم .

ولقد تزايدت أهمية تمويل التعليم ودوره في التقدم والتنمية المتسارعة حيث سعت الكثير من الدول النامية في التركيز على تنمية الموارد البشرية وتقصير المسافات بينها وبين الدول المتقدمة . فعلى سبيل المثال نجد أنه في عام ١٩٦٠م لم يكن هناك فارق في الدخل القومي بين الباكستان وكوريا الجنوبية ، ولكن الفرق الكبير بين عدد التلاميذ المسجلين في الدراسة . فبينما كانت نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي في الباكستان (٣٠%) من إجمالي عدد الأطفال في سن التعليم ، ونرى أن هذه النسبة لعدد التلاميذ المسجلين في كوريا الجنوبية تصل إلى (٩٤%) ، وفي نهاية الثمانينات تضاعف الدخل القومي في كوريا الجنوبية إلى ثلاث مرات الدخل القومي في الباكستان .[١]

من خلال النظر للواقع المرير الذي تعيشه الأنظمة العربية حيث الانقسامات والتفرد وعدم التوجه نحو الدخول في ترتيبات إقليمية من شأنها أن تزيد من قدرات هذه الدول على المساومة مع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسية ، وهذه الترتيبات تمثل صورة من صور التكامل الاقتصادي بين الدول العربية [١] والذي يجعل اقتصادها قوياً وقادراً على إعداد جيل يصون القيم ويتكيف مع التيارات الإنسانية الجديدة دون المساس بقيمه وتراثه ، وأن تعطى المؤسسات التربوية الإمكانيات والموارد المالية الكافية في موازناتها بدلاً من طلب القروض من دعاة العولمة .
ونتيجة لذلك ، فإن ما قامت به الدول العربية من جهود في تمويل التعليم تمثل في الزيادة البسيطة في بعض بنود الموازنة لصالح العملية التربوية في الوقت الذي تعاني الموازنة نفسها من ضعف وقصور . كما أن نتائج البحوث لمؤتمراتها ورسائلها الجامعية لا يتعدى توصية تؤكد على إعادة النظر في أسلوب إعداد الموازنة الحكومية من حيث الهيكلة والتبويب [٢] أو توجيه الحكومة إلى رفع معدلات القبول في التعليم الأساسي وإصلاح وتعزيز كفاءة هذا المستوى في التعليم بدرجة رئيسية وإعطاء الأولوية في الإنفاق الحكومي العام للتعليم فهذا المستوى من التعليم يحقق أهداف الإنفاق العام في العدالة الاجتماعية حيث أنه تعليم يكون في معظمه لصالح الفقراء كما إنه يمثل القاعدة الأساسية للمستويات التعليمية اللاحقة فإن صلحت مخرجاته صلحت مدخلات تلك المستويات وهو الأمر الذي لا يزال يمثل مشكلة كبيرة للنظام التعليمي في العالم العربي بصفة عامة، واليمن على وجه الخصوص [٣]. أو توصية تؤكد

---

(1) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – ايسيكوا – مجموعة عناوين من كتاب التعليم في الدول الإسلامية ومتطلبات التنمية الشاملة ، موقع المنظمة في الإنترنت ، سبتمبر ٢٠٠٢م . . www.isesco.ovg.mal

(1) أمين، العولمة والتنمية العربية (١٩٩٤م) بليون إلى أي جولة الدورغواي ١٧٩٨، مراكز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٢٨ .

(2) محمد ، خليل إبراهيم : اتجاهات الجامعات الحكومية ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية العلوم الإدارية جامعة عدن ، ص١٢٠ (غير منشورة) . !!

(٣) **العفوري ، عبد الواحد :** التمويل الحكومي للتعليم العالي ومشكلاته ، مؤتمر التعليم العالي الأهلي ، جامعة الملكة أروى ، صنعاء ، ٣٠ مايو – يونيو ٢٠٠١م ، (كتاب الأبحاث)، ص ١٣٦ .

على تبني نظام اللامركزية لامتلاكه لمنافع اقتصادية وسياسية هامة كلما حسنتْ الحكومات المحلية في كفاءة الإنفاق العام والمسؤولة عنه [٤]. أو توصية تؤكد على إعادة النظر في توزيع إسهامات المجتمع بحيث تترك للمدارس مهمة الأنفاق على الأنشطة المدرسية والصيانة الوقائية لمعالجة شحة الموارد التي تحول دون العناية بالأنشطة الضرورية اللازمة لإثراء عمليتي التعليم والتعلم. [٥]

هذه التوصيات وأمثالها رغم أهميتها إلا أنها لا تساهم بدرجة فاعلة لحل أزمة تمويل التعليم في الوطن العربي لأننا كما أسلفنا أن الشعب العربي يعاني من مشكلات كبيرة أهمها انخفاض الدخل الفردي وتفاقم الديون المثقلة على الدول العربية وازدياد عدد الطلاب الداخلين سنوياً إلى المدارس ، لذا فإن الأمة العربية بحاجة إلى التفكير الاستراتيجي ووضع سيناريوهات جديدة لإسناد التعليم في الدول العربية وجعله قادراً على تحقيق رسالته وتعزيز وتثبيت قيمته في ظل ما يسمى بعالم العولمة . وسوف نسلط الضوء على هذه السيناريوهات بعد أن نتعرف على مصادر التمويل الحالية في الدول العربية.

مصادر التمويل الحالية :

يعد التمويل الشريان المغذي للعملية التعليمية والذي تعتمد عليه المؤسسة التربوية في تحقيق أهدافها المنشودة والذي يتوقف عليه الإعداد الأمثل للطاقات البشرية المطلوبة حسب اختصاصاتها المتنوعة الرافدة للتنمية الاقتصادية من حيث إعدادها كماً ونوعاً . ويعتمد نجاح الخطط التربوية على نمط وكفاية التمويل الذي تحصل عليه المؤسسات التربوية ، وتضطلع الحكومات العربية بالمسؤولية الأولى والكبرى في تمويل التعليم نظراً للتزايد المطرد في أعداد الطلبة سنوياً والطلب المتزايد على تحسين نوعية وأداء البرامج التربوية والتوجيه في استخدام التكنولوجيا في التعليم وغيرها. رغم ذلك فإن هنالك جهات أخرى تساهم معها في التمويل وهي العائلة والدول الشقيقة والصديقة والشركات والمؤسسات الاجتماعية إلا أن هذه الأخيرة لا تتعدى نسبة المساهمة فيها أكثر من٢٠% [٣] وهنالك مصادر أخرى للتمويل خصوصاً في مجال التعليم العالي تتمثل في المصادر التالية:

١. ريع أموال المؤسسات التربوية المنقولة وغير المنقولة.
٢. الهبات والتبرعات والمنح.
٣. دخل المراكز والمرافق التابعة للمؤسسات التربوية.
٤. دخل البحوث العلمية والتطبيقية.
٥. دخل الخدمات الاستشارية.
٦. دخل خدمات الدورات التعليمية والتعليم المستمر.
٧. القروض.
٨. الضرائب.
٩. عوائد الاختراعات والابتكارات.
١٠. الأنشطة التجارية والربحية التي تديرها المؤسسات التربوية داخل وخارج حرمها.
١١. الاستثمارات في بعض عوائدها.
١٢. الإيجارات لبعض مرافقها.

وتشير البيانات المتوفرة " جدول رقم (١) " والذي يمثل نسبة الإنفاق على التعليم من الميزانية السنوية والناتج القومي لكل دولة عربية على حدة أن كل من اليمن ، الإمارات ، تونس ، السعودية ، عمان ، وموريتانيا تصل نسبة الإنفاق من ميزانية هذه الدول بين ١٦% و ١٧.٨٧% وتصل هذه النسبة في كل من مصر والجزائر إلى ١٤.٨%،

(٤) **العباسي، مطهر والمتوكل يحيى :** اللامركزية والمصروفات التربوية والتعليمية في اليمن ، تحليل مالي اقتصادي ، اليمن ، صنعاء ١٩٩٧م ، ص ٥٥.
(٥) **الشامي، أفكار عليهرطبيد** ة الإنفاق العام للتعليم ، دراسة مقدمة إلى الخبرات الوطنية للدراسات والاستشارات والتدريب NECST ٢٠٠١م ص ٨٤ (مخطوط).
(٣) رهيف، علي هداد والعبيدي ، سيلان جبران – اقتصاديات التعليم وطرائقة التقنية – بغداد ، مكتب ماك للنشر والتوزيع ١٩٩٨ ، ص ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ .!!

١٤.٧% على التوالي إلا أن المملكة المغربية تأتي في مقدمة الدول العربية في نسبة إنفاقها من الميزانية السنوية حيث تصل إلى ٢٤.٥% .

ومن ناحية أخرى فإن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي في كل من اليمن ، تونس ، السعودية ، المغرب ، الكويت ، والجزائر تصل بين ٦% ، ٦.٥% . إلا أن الأردن ومصر قد تصدرتا نسبة الإنفاق من الناتج القومي حيث وصلت هذه النسبة إلى ٨.٧% ، ٨.٥ % على التوالي.

ويبدو من خلال الإطلاع على موازنات الدول العربية أن هذه الدول تولي اهتمامً خاصاً للتعليم الأساسي نظراً لأهميته في إعداد وبناء الأمة على أسس سليمة وقيم رصينة بعيدة عن الأساليب التربوية التي تعارض قيم وتقاليد هذا المجتمع . لذا فقد أصدرت قوانين تتعلق بمجانية التعليم وإلزاميته خصوصاً وأن هذا الاتجاه تلزمه اتفاقيات عالمية تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق الأطفال ، فقد ذكر في المنتدى العالمي للتربية عام ٢٠٠٠م والذي وقعت عليه جميع الدول العربية بما فيها اليمن والذي يؤكد على :

" إن لجميع الأطفال واليافعين والراشدين حقاً إنسانياً في تعليم يلبي حاجاتهم الأساسية على أكمل وجه " .

(١) يمثل نسبة نفقات التعليم في الدول العربية ** من ميزانية الدولة ومن الناتج القومي لعام ١٩٩٥م عدا اليمن * عام ٢٠٠٠م

التسلسل	البلـــــــــد	نفقات التعليـم من ميزانية الدولة	نفقات التعليـم من الناتج القومي
١	اليمـــن	%١٧.٨٧	%٦.٣٢
٢	الإمـــارات	%١٦.٥	%١.٦
٣	تونـــس	%١٧	%٦.٢
٤	ســـوريا	%١١	%٤
٥	السعـــودية	%١٧.٥	%٦
٦	عمـــان	%١٦.٥	%٤.٥
٧	المغـــرب	%٢٤.٥	%٦
٨	مـــوريتانيا	%١٦	%٥.٢
٩	لبنـــان	%٨.٥	%٢.٤
١٠	الكـــويت	%٨.٧	%٦
١١	الأردن	%٢١.٥	%٨.٧
١٢	مصـــر	%١٤.٨	%٨.٥
١٣	البحـــرين	%١١.٥	%٤.٥
١٤	الجـــزائر	%١٤.٧	%٦.٥

لذا فإن تمويل هذا القطاع الحيوي من التعليم جاء ضمن موازنة اليمن على سبيل المثال وحقق معدلاً بالمتوسط قدره ١١.٦٢% أي ٨٠% من الأنفاق على التعليم العام [(١)] وبلغ إجمالي الإنفاق على التعليم العالي في الوطن العربي حوالي ٧ بليون دولار أمريكي أي ما يعادل ١.٢٥% من إجمالي الدخل القومي العربي. وقد حصلت الجامعات والكليات النصيب الأكبر من هذا الإنفاق في عام ١٩٩٦م ، فحصلت الجامعات على ٩١% من مجموع الإنفاق الكلي مقارنة بحوالي ٦% للمعاهد و ٣% للجهات الإشرافية . [(٢)]

التمويل غير الرسمي للتعليم :

يعد التمويل غير الرسمي أو ما يصطلح عليه بالتمويل الأهلي أحد المصادر الأساسية في تمويل التعليم ليس على مستوى الدول العربية فحسب بل على مستوى العالم أجمع ، نظراً لتزايد نفقات التعليم الرسمي في سبيل مواجهة المتطلبات المتنوعة والكثيرة في عالم سريع التطور والنمو خصوصاً في المجال التكنولوجي ، بالإضافة إلى أعداد الأجيال المتدفقة والمتراكمة لهذا العالم الجديد والتي تقع مسؤولية تعليمهم على مجتمعاتها ، الأمر الذي دفع المسؤولين عن الأنظمة التربوية في البلاد العربية للتفتيش عن مصادر تمويل غير حكومية تساهم في هذا الإعداد ، لأن موازنة العديد من هذه الدول لا تتحمل نفقات التربية المتزايدة وأن جيل النشء يزداد باطراد سنوياً بحيث أصبحت الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة مناطق تغلب عليها ظاهرة الشباب الذي يحتاج إلى الرعاية والتعليم وضمان العمل لمستقبلهم .

ويعتقد بعض علماء التعليم في الوطن العربي أن الأنفاق على التعليم لا يمكن أن تتم بالجهود القطرية ولا مناص من تناولها على الصعيد القومي من حيث الموارد المالية ومن خلال تبني فكرة **" قومية التعليم العربي "** اعتقاداً منهم بأن

** **نظم التعليم العربي في الدول العربية :** مؤشرات تنمية العلوم والتكنولوجيا ، اليونسكو ، مكتب القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ١٢ .

* **الشامي ، أفكار علي وآخرون :** استراتيجية تطوير التعليم الأساسي ، محور تمويل التعليم ، وزارة التربية والتعليم ، اليمن سبتمبر ٢٠٠١ م ، ص ٩ .

(١) **الشامي، أفكار علي وآخرون :** استراتيجية تطوير التعليم الأساسي ، محور تمويل التعليم ، وزارة التربية والتعليم ، اليمن ، صنعاء ،٢٠٠١م ، ص ، ١٣ ، ٤.

(٢) **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :** المؤتمر الاستثنائي للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ١٨ ،٢١أيلول ٢٠٠٠م ، بيروت ، ص ٦ .!!

هذا الاتجاه ضرورة لابد منها لمواجهة ضغوط العولمة على التعليم في البلاد العربية من جهة ، وشمولية التعليم كحق شرعي لكل أبناء الأمة العربية من جهة أخرى . إذ تستدعي هذه الظاهرة جهود قومية شاملة في مجال التمويل وذلك عن طريق إنشاء صناديق قومية لتمويل المشروعات الرئيسية المشتركة كالتعليم الأساسي والتعليم الفني والتعليم العالي .
كما يرى علماء التعليم العرب هؤلاء أن من بين المصادر المالية التي يحسن تنميتها وتعد الظل والسند الأساسي للنفقات الرسمية تلك التي تتمثل بالتبرعات والهبات ومساهمات الجمعيات الخيرية ورجال الأعمال والنقابات المهنية والضرائب المحلية ·(١)

أن هذه الفكرة ليست جديدة على الأمة العربية حيث أن لها جذور تمتد في عمق تأريخ الأمة وحضارتها لأن ما يميز الوطن العربي عن غيره من البلدان أنه مهد الديانات السماوية والقيم الروحية نبتت فيه ودافع عنها وحافظ على استمرارها أدراكاً منه لرسالته الإنسانية الكبرى . وهذا ما جعل التربية العربية أمام مسؤولية دائمة فلابد أن تكون متميزة لتمسكها بهذه القيم وبعملها على تكوين الشخصية العربية المتطورة والمواكبة للتغيرات المختلفة في العالم المحيط بها وأن هذه المسؤولية تقع على عاتق الجميع من حكومات ومنظمات وجمعيات إيماناً منهم بالمبدأ العقائدي المعروف **:" كلكم راع و كل راع مسئول عن رعيته " .**

فبعد أن تجسدت هذه المبادئ القيمية للحضارة العربية الإسلامية في عقول أبنائها فقد ترُجمت إلى واقع عملي من خلال فتح المعاهد الإسلامية التعليمية طوال حضارتها وإلى يومنا هذا ، حيث أولت الرعاية والاهتمام بالكُتاب والمساجد والمدارس ودور الحكمة ودور العلم والخوانق والزوايا والربط وحلقات الدرس ودور الكتب إيماناً منها بأن هذه المؤسسات التربوية هي الأصلح في الحفاظ على قيم المجتمع وحمل مسؤولية الرسالة وأن الأنفاق عليها يكون واجباً عينياً قدر الاستطاعة على أبناء هذه الأمة لذلك فقد خصصت لها الأموال الكافية وتجسد هذا الاتجاه على شكل زكاة وهبات وتبرعات من الجمعيات الخيرية المنتشرة في كل أنحاء الوطن العربي حتى باتت المساجد مكاناً ليس فقط للعبادة ، بل معاهد للتعليم ومراكز للإشعاع الفكري خصصت لتعليم الدين والنحو والشعر والأدب والطب ، بالإضافة إلى احتوائها على مكتبات كبيرة وضخمة لطالبي العلم ومن أبرز هذه المساجد :-

- مسجد المنصور في بغداد .
- جامع أحمد بن طولون في مصر .
- مساجد مكة والمدينة المنورة .
- مسجد الكوفة في العراق .
- مسجد عمرو بن العاص في مصر .
- المسجد الأموي في دمشق .
- مسجد القيروان في تونس.
- الجامع الأزهر بالقاهرة .

وأنتشر التعليم الأهلي في البلاد العربية على صور متعددة وأغراض مختلفة **فمنه** ما تأسس بدوافع شعبية منفتحة على جميع أبناء الأمة العربية دون تمييز أو استثناء بين غني وفقير أو حضري وريفي ، **ومنه** ما تأسس لأغراض طائفية متصلة بالمذاهب الدينية ، **ومنه** ما تأسس لأغراض مهنية يقصد بها جانب الربح والاستفادة ، حتى باتت بعض الدول العربية تحمل هذه الهوية التعليمية المتنوعة مثل لبنان على سبيل المثال الذي تتعدد فيه هذه المدارس الأهلية وتتنوع في أغراضها ومستوياتها وتشكل نسبة كبيرة بين مؤسساتها .

وتشهد الساحة العربية ومنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين وحتى يومنا هذا تأسيس العديد من الجامعات والمؤسسات التربوية الأهلية وكليات المجتمع إيماناً من مؤسسيها بأن هذه المؤسسات ستوفر نوعية تعليمية للناشئين

!!! !! !!!!!!!! Ÿ!!!! !!!! ž!!!! !!!! !! ! !!!!Š!!! !! !!! ! !!!Š!! !! !!!!!!! Ÿ!!!!! !!!! !! ! !!!Š!!! !! !!!!! !!Œ!!œ!Œ! ƒ!! !!!!! ƒ!! !!Œ!! !! !Œ !
!!!!! Ï ÔÒ!!×Ó! !!!!Ï ×Õ×!!!! ! !!!! !! !!! !!! !! !!! !! !!! !!!! ! ! !!!!! !!!

وأبناء الوطن العربي تمكنهم من العيش في مجتمع القرن الحادي والعشرين بكفاءة وفاعلية [١٨] ، حيث البرامج المتطورة والملائمة مع قابليات المبدعين والموهوبين من أبناء هذه الأمة وإشباع حاجاتهم ورغبات أبائهم واستيعاب من فاته التعليم من الكبار بالإضافة إلى الشباب الذين أغلقت بوجوههم أبواب الجامعات الرسمية لسبب أو لأخر، وتم تمويلها من قبل الأفراد والقطاع الخاص .

ففي منطقة الهلال الخصيب عقدت العديد من المؤتمرات العلمية الوطنية لتجسيد أهمية تبني إنشاء المؤسسات التعليمية والجامعات الأهلية ، ففي الأردن توصل المؤتمر الوطني للتطوير التربوي الذي انعقد في الفترة ٦-٧ أيلول ١٩٨٧م ، والذي شارك فيه كبار المسؤولين والتربويين إلى أنه من الضروري النظر إلى النظام التربوي بمفهومه الشامل الذي يحوي التعليم النظامي والتعليم غير النظامي وتجسيد فكرة ***" كليات المجتمع "*** والكليات الأهلية لتتولى إعداد الأطر الوسطى ***" الفنيين "*** اللازمة لقطاعات العمل المختلفة وتتجه برامجها نحو خدمة المجتمع في جميع قطاعاته كما أن تكلفة الدراسة فيها أقل نسبياً من تكلفة الدراسة في الجامعات بالإضافة إلى الإيمان بأن التعليم الجامعي هو من مسؤولية المجتمع وليس من مسؤولية الدولة فقط ، فهو لا يشبه التعليم الأساسي الذي يلزمه القانون. [1]

وفي سوريا انعقد المؤتمر التربوي الأول لتطوير التعليم في الفترة ١١-١٦ نيسان ١٩٨٧م ، تحت شعار ***" التعليم من اجل الحياة "*** وتوصل المؤتمر إلى جملة من القرارات من أهمها :- ترجمة السياسة التنموية إلى سياسة تربوية واضحة وخطط تعليمية مبرمجة على أن يشارك في وضع السياسة التربوية جميع الأطراف المعنية . كما دعت الحكومة القطاع الخاص على استثمار أمواله في قطاعات التعليم المختلفة باعتباره قطاعاً بكراً وخصباً للاستثمار الهادف إلى خدمة الخطط التنموية وخاصة في مجال التعليم الزراعي ودعت رجال الأعمال والبنوك والشركات الخاصة والاتحادات والنقابات العمالية والتعاونيات الزراعية إلى تبني هذا المشروع. [٢]

أما في العراق وفي نطاق تعليم الكبار ضمن مفهوم التربية المستمرة دعت الوزارة المعنية إلى فتح معاهد التدريب والتطوير التربوي والدورات التدريبية المهنية الشعبية للمواطنين لرفع مستواهم المهني في عدة اختصاصات مثل السيارات والكهرباء والضرب على الآلة الكاتبة والسيراميك والتدفئة والتبريد والخياطة والتفصيل، هذا بالإضافة إلى تجربة التعليم المستمر التي بدأت بها الجامعة التكنولوجية في بغداد لتدريب الكوادر الهندسية وفتحت العديد من الكليات الأهلية . [٣]

(١) **إسماعيل ، سعاد خليل**دياسات التعليم في المشرق العربي ، مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي ، عم ان ، الأردن ، منت دى الفك ر العرب ي ، ١٩٨٩م ، ص ١٩٦ .

(١) **مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية** : " التعليم والتنمية في الوطن العربي " ، سلسلة دراسات ووثائق ، العدد ٢٤، إطار نظري لتجديد القط اع التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية ،١٩٨٧م ، ص ٢٢٩ .

(٢) **الجمهورية العربية السورية :** المؤتمر التربوي الأول لتطوير التعليم ، تقرير لجنة أهداف التعليم بمختلف مراحله ١٩٨٧م ، ص ١٩٩ .

(٣) **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :** أعمال ندوة أسس التعليم المستمر في مجال تعليم الكبار، ١٣-١٧ كانون الثاني ، بغداد ، ١٩٨٦م ، ص ٢٢٩ .!!!!!

وفي المغرب العربي وبالتحديد في الأقطار الثلاثة : *المغرب والجزائر وتونس* ، فأن التركات الاستعمارية الثقيلة جعلتها تتجه إلى تحديد أهداف التعليم فيها ضمن أربعة مبادئ هي :-

- مبدأ التعميم : والذي يتيح الفرصة لجميع أبناء الشعب للتعليم على مستوى المرحلة الابتدائية من جهة ، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الطبقات والفئات في ميدان التعليم بجميع مراحله من جهة أخرى . بالإضافة إلى :
- **مبدأ التعريب .**
- **ومبدأ الكيف (النوعية) .**
- **ومبدأ التوحيد .**

إلا إن هذا الاتجاه قد أرهق كاهل ميزانية هذه الدول الأمر الذي دعاها إلى تبني الفكرة القائلة : ***" بأن الضرورة أصبحت تفرض مساهمة الآباء في نفقات تعليم أبنائهم كل حسب دخله".*** بالإضافة إلى دعوة الأقطار العربية والنقابات ورجال الأعمال والقطاع الخاص للمساهمة في هذا الاتجاه وفتح المدارس الأهلية . ولعبت المجالس المحلية في هذه الدول دوراً فعالاً في تمويل التعليم في سبيل تحقيق المبادئ الأربعة وخاصة مبدأ التعريب ، وقد ساهم في ذلك أبناء مصر والعراق والهلال الخصيب . (١)

وفي شبه الجزيرة العربية وفي مقدمتها اليمن التي تعد مركز إشعاع حضاري وصل تأثيره ونوره إلى آسيا الصغرى عن طريق التجار ورجال الأعمال ، وكانت الأربطة التي ينفق عليها الميسورون من أبناء البلاد من أشهر المؤسسات التعليمية ، وقد تخرج العديد من العلماء وطلاب العلم من اليمنيين والصوماليين والزنجباريين ومن أبناء الملايو وإندونيسيا من هذه المعاهد وكان أشهرها رباط سيئون. (٢)

وقد تجسد الفكر القومي بإنشاء كلية بلقيس في الشيخ عثمان في عدن حيث ساهمت كل من مصر والكويت والعراق وساهم التجار والمقاولون من أبناء اليمن في إنشائها وتمويلها . (٣)

ولعبت الجمعيات الخيرية والنوادي الأهلية دوراً كبيراً في الحياة الثقافية في اليمن حتى بلغ عددها (٣٠) نادياً وجمعية خيرية عام ١٩٨٨م. (٤)

كما انتشرت فكرة التعليم الأهلي في اليمن خصوصاً بعد صدور القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨١م ، المعروف بقانون التعليم الأهلي ، وأقيمت المؤتمرات العلمية لتبيان أهمية هذا النوع من التعليم وكان أخرها مؤتمراً التعليم العالي الأهلي عقد ما بين ٣٠ مايو إلى ١ يونيو عام ٢٠٠٠م في صنعاء أقامته جامعة الملكة أروى الذي قدمت فيه العديد من البحوث التي تعزز دور الجامعات الأهلية في رفد الحركة التنموية في البلاد .(١)

وبنفس الفترة الزمنية انتشرت الجامعات الأهلية في أرض الكنانة في مصر، حيث أصبحت نموذجاً لباقي الجامعات العربية ومنافسة للجامعات الرسمية في تخريج الكوادر العربية في شتى الاختصاصات المتنوعة .
وتواجه جميع الدول العربية سوء الغنية منها أم الفقيرة ظاهرة حضارية جديدة وهي ظاهرة ثورة الاتصالات و الحاسوب و الإنترنت ، الأمر الذي دفع معظم الأفراد المتمكنين مالياً إلى استثمار أموالهم في هذه المشاريع نظراً لأهميتها في تعليم النشء العربي من جهة وطبيعتها الاستثمارية من جهة أخرى ، حيث أثبتت دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع أنها مشاريع اقتصادية مربحة حيث الطلب المتزايد على استخدام هذا النظام التعليمي الجديد الذي سيكون الركيزة الأساسية لحضارة القرن الحادي والعشرين الأمر الذي دفع الأفراد والشركات على حد سواء إلى المساهمة بهذه المشاريع ، وفتحت بذلك نوادي الإنترنت حتى باتت هذه النوادي ظاهرة منتشرة في كل زاوية من زوايا الدول العربية وأن الممول الأساسي لها هي الشركات والأفراد .

(1) **الجابري ، محمد عابد :** السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، عمان ، منتدى الفكر العربي ، ١٩٩٠م ، ص١٦٥ .
(2) **الموسوعة اليمنية :** مؤسسة العفيف الثقافية ، صنعاء ١٩٩٢م ، ص٤٧٨ .
(3) **الأرضي ، على صلاح أحمد :** تاريخ التعليم في اليمن ، جامعة عدن ، دار الثقافة العربية للنشر ، ٢٠٠١م ، ص ٣٢٨ .
(4) **الإكليل :** مجلة دورية تعنى بتاريخ اليمن الفكري والحضاري ، العدد الأول السنة السادسة ١٩٨٨م ، ص١٧٠ .!!

لقد أخذ القطاع الخاص دوره الفعال في مصر والهلال الخصيب ، وكان الأفراد أكثر حظاً من الجميع حيث عمت استثماراتهم جميع الأقطار العربية في الوقت الحاضر لمواكبة تطورات الإنترنت وما تطرحه حضارة القرية الصغيرة (بل المقهى الصغير) من ابتكارات واختراعات وإبداعات تخدم ثقافات المجتمعات وأنظمتها الإعلامية والثقافية والتربوية .

وهكذا نجد أن المجالس المحلية ورجال الأعمال أخذت مساهماتهم تنمو في الأنفاق على التعليم في البلاد العربية خصوصاً بلاد المغرب ، في حين تلعب الجمعيات الخيرية والنقابات والبيوت التجارية دوراً فعالاً في أقطار الجزيرة العربية .

ويتوقع علماء التربية العرب أن القرن الحادي والعشرين ستكون فيه منافسة بين ممولي التعليم من القطاعين الأهلي والحكومي نظراً لتزايد إيمان المستثمرين بأهمية القطاع التربوي خصوصاً التقني والتكنولوجي منه في رفد الحركة التنموية وأرضاً خصبة لاستثمار الأموال خصوصاً إذا رافق ذلك صدور القوانين واللوائح التي تضمن استثماراتهم وتحميها وتجعلها حرة في الانتقال من بلد عربي إلى بلد عربي آخر دون خوف أو قيود .

ويبدو أيضاً أن الحكومات العربية هي الممول الأساسي للتعليم العالي في الأقطار العربية . وقد بلغت كافة الموارد غير الحكومية في العالم العربي حوالي ٧% عام ١٩٩٦م مقارنة بـ ١% في عام ١٩٩٢[٢٧]مع أن هذه الزيادة تدل على نمو المصادر غير الحكومية في تمويل التعليم العالي إلا أنها تظل متواضعة بالنسبة للإنفاق الحكومي. ويبدو أن هذه الزيادة كانت بسبب ازدياد عدد الجامعات والكليات والمعاهد الأهلية في عدد من الدول العربية . حيث نشرت اليونسكو أن عدد هذه المؤسسات يبلغ (١٩٨ مؤسسة) منها (٤٩) جامعة و(٤٩) كلية جامعية و(١٠٠) معهد فني.[١]

ويبدو أن الجامعات والمعاهد الأهلية العربية تعتمد في تمويلها على الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلبة بالدرجة الأولى ويلجأ بعضها إلى الاعتماد جزئياً على المعونات من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل العالمية في تمويل بعض الجامعات العربية خاصة تلك التي ساهم الأمريكيون في تأسيسها.

خلاصة القول : أن مصادر تمويل التعليم في الوطن العربي يقع بالدرجة الأولى على عاتق الحكومات وتأتي ضمن أولويات موازنتها ، وهنالك مصادر تمويل أخرى تعتبر مساهماتها قليلة جداً بالمقارنة مع التمويل الحكومي. وتأتي هذه من خلال الأنشطة الذاتية للمؤسسات التربوية خصوصاً في الجامعات في عدد من المجالات منها البحوث والدراسات والأنشطة الاستثمارية والخدمية والهبات والمنح والرسوم الدراسية وبعض الأنشطة التجارية وريع الاختراعات والبرامج التدريبية وحقوق النشر ورأس المال الإستثماري وحملات التمويل و غيرها من الأنشطة التي لا تضاهي المصدر الأساسي للتمويل وهو المصدر الحكومي.

وحاولت الدراسات الرائدة في هذا المجال أن تضع بعض التوصيات التي قد يستفاد منها في استثمار هذه المصادر المالية الشحيحة في أصلها ومن هذه التوصيات ما يلي :

١. إعادة النظر في أسلوب إعداد موازنات المؤسسات التربوية من حيث الهيكلة والتبويب بما يتناسب مع طبيعة نشاطها.

٢. اعتماد نظام الموازنات المبني على التخطيط والبرمجة.

٣. استمرارية التمويل الحكومي خاصة في التعليم الأساسي والمهني والتقني نظراً لأهميته مع تشجيع القطاع الخاص في المساهمة في بعض القطاعات التربوية خاصة المؤسسات الجامعية لأن هذا المصدر يعد مصدراً أساسياً في دول العالم خصوصاً العالم المتقدم.

---

(١) **صبحي ، قاسم :** نظام التعليم في الدول العربية – دراسة معدة لليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص٥ .
(1) **اليونسكو :** نظم التعليم العربي في الدول العربية – مؤشرات تنمية العلوم والتكنولوجيا – مكتب القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص٢٦ .!!

٤. تبني فكرة الجامعة الاستثمارية واستحداث أنشطة تربوية تخدم أغراض المجتمع العربي وتعود بالنفع المالي على المؤسسات التربوية خصوصاً قطاع الجامعات شريطة أن يكون الغرض الأساسي لهذه الأنشطة هو خدمة المجتمع وليس المال ومن هذه الأنشطة : الخدمات الصحية بأنواعها والأنشطة الزراعية وتقديم البرامج التدريبية النوعية التي تخدم وتشبع حاجات القطاعات التنموية المتنوعة في المجتمع .. الخ.

٥. تشجيع التواصل وتعزيز العلاقات مع الشركات الوطنية والدولية ورجال الأعمال لتأمين الحصول على الدعم المالي كهبات منتظمة خصوصاً للأنشطة التربوية التي تخدم المجتمع العربي.

٦. محاولة إشراك رجال الأعمال والخدمات في مجالس إدارات الجامعات العربية باتجاه تحقيق التفاعل المتبادل في مجال الاستشارات والدراسات والبحوث للمشكلات التي تواجهها هذه المؤسسات أو لتطوير كفاءاتها الإنتاجية والخدمية .

وهنالك توصيات أخرى تتعلق بتشجيع الخدمات داخل الجامعات مثل التصوير والأوفست والطباعة وتأجير بعض المرافق إذا لم يؤثر ذلك على سير العملية التربوية وغيرها. وهي حلول تدخل ضمن ما يسمى بالنظرة القصيرة ولكنها لا تخلو من فائدة في زيادة التمويل الذي يخفف من كاهل موازنة الدولة.

هذا ما يجري الآن في الدول العربية وفي بداية الهجمة العولمية التي قد تأخذ أبعادها الكاملة في المستقبل القريب خصوصاً العولمة الثقافية الأمر الذي يتطلب من الأمة العربية أن تعيد التفكير وأن تبني تفكيراً استراتيجياً لتحافظ به على قيمها الأصيلة من جهة وتواجه ظاهرة العولمة بكل موضوعية وقدرة من جهة أخرى.

ثانياً: ومن خلال استخدام سيناريو التحليل الكلي والذي يعتمد على افتراض أن العولمة أصبحت ظلاً متكاملاً في العالم ، الأمر الذي يجعل من هذا الظل أن يغطي مساحة الأرض العربية. إن هذا يتطلب وقفة من الأمة صاحبة التراث الغني وأن تنهج سيناريوهات جديدة تساعدها على التكيّف مع العالم الجديد مع الحفاظ على هويتها وخصوصيتها وقيمها التراثية الحضارية.

وفي إطار هذه السيناريوهات ستبرز مصادر تمويل جديدة للأنظمة التربوية في الوطن العربي . وهذا ما سنراه واضحاً من خلال ما يلي:

لقد أثبتت الدراسات أن العولمة هي ظاهرة حتمية لا مفر منها حيث أن تقارب أجزاء العالم وتضاؤل المسافات الفاصلة بين جزء وآخر والتي يطلق عليه عالم بلا حدود Borderless World وهذه اللاحدودية والتقارب المادي والفكري رغم الاختلافات الجيولوجية والأيديولوجية لا مجال لوقفه أو صده ولا أدخاله في مناظرة هادفة للكشف عن إيجابياتها وسلبياتها أنها تمثل عند بعض المراقبين القدر الذي لا مفر منه يستفيد منه واضعو العولمة والداعون إليها والذين يمثلون مركز بثها وإشعاعها وهم الدول الغنية والشركات الكبرى ويتضرر منه الأطراف المحيطة بهذا المركز وهي الدول الفقيرة في اقتصادها ومنها الدول العربية . إلا أن هذه الدول تنتمي إلى أمة ذات أصالة وتراث حضاري قيمي ضخم يساعدها على التحول من طرف سلبي متضرر بوجود العولمة إلى قوة فاعلة وإيجابية إذا أحسنت التفكير وعاد لها جزء من إن لم نقل كلُ هويتها القومية الإسلامية ، واستثمرت طاقاتها البشرية والمادية استثماراً عقلانياً. وهذا ما سيكشفه لنا التحليل الكلي (الماكرو Macro) نظراً لاعتمادها على النهج الكشتالتي وهو نهج ألماني يقوده علماء ألمان معروفون وعلى رأسهم كوهلر وكوفكا وليفين ويؤكد على النظرة الكلية أولاً ومن ثم الأجزاء ثانياً أو أن الكل أكبر من الأجزاء وهو سيناريو يسير بعكس اتجاه السيناريو الأول .

ويعتمد هذا النهج في تمويل التعليم على المسلمات الآتية :

المسلمة الأولى: إن التعليم هو قيمة في حد ذاته وهو الدينامو المحرك لشخصية الأمة والموجه لأنظمتها الأخرى كالنظام الاقتصادي . وأن النظام الاقتصادي وجد ليخدم النظام الاجتماعي ويسير وفقاً لمبادئه وقيمه. وأن النظام الاقتصادي العولمي لن يكتب له النجاح ما لم يأخذ بنظر الاعتبار

حاجات ومتطلبات وأذواق المستهلكين في كل مكان في أطراف العالم الواسع وأن يراعي قيمهم وتقاليدهم. (١)

المسلمة الثانية : إن التعليم وما يملكه من معارف هو السرّ في نجاح الشعوب في ظل العولمة حيث يعد التعليم عملية استثمارية ذات عائد ومردود اقتصادي واجتماعي أن أُحسن تخطيطه (٢) حيث يعتمد النمو الاقتصادي على نوعين من رأس المال هما: رأس المال المادي ورأس المال البشري وما يمتلكه هذا الأخير من مهارات عالية تتلاءم ومتطلبات العمل الاقتصادي وهو بطبيعته نتاج اساسي من نتاجات التعليم .

المسلمة الثالثة : إن سر نجاح العولمة يتوقف على التكتلات والتحالفات بين الشركات الكبرى أو القطاعات التقنية شريطة أن تكون هذه التكتلات استراتيجية . (٣)

إن هذه المسلمات الثلاث تقودنا إلى الاعتقاد أن الأمة العربية ينبغي أن تهتم بالتعليم كعملية عقائدية وذات منافع اجتماعية واقتصادية وان التحالفات بين الدول العربية لا تحاربه العولمة بل تباركه لأن هذه المسلمات معترف بأهميتها لدى مؤيدي العولمة إن أحسن التصرف بها ومن هذا المنطلق : ينبغي أن تضع الدول العربية استراتيجيتها أو مخطط السيناريو وفقاً لما يلي:

أن تعزز اتجاه التكتلات الاقتصادية الذي تبنته في السنوات الأخيرة بعد أن فتحت الأسواق الحرة بين بعضها البعض وأن توسعه ليشمل جميع أقطار الدول العربية أخذة في الاعتبار أن استثمار الموارد الطبيعية ورأس المال المادي والبشري لهذه الأمة كفيل بأن يضعها في مقدمة أقطار العالم المتقدم .

إن هذا الاتجاه سيزيد من الدخل القومي الذي ينعكس بدوره على الدخل الفردي وسترتفع نسبة مخصصات التعليم في موازنة الدولة كلما ازداد الاستثمار العربي وكلما أرتفع الدخل القومي خصوصاً ونحن نعلم أن مساحة الوطن العربي تشكل ١٠.٢% من مساحة العالم وأنه يمتلك ٦٢% من احتياطي النفط العالمي و ٢١% من احتياطي الغاز ولديه من الخيرات ما يحسد عليه . فإذا حدثت تكتلات اقتصادية لتبادل السلع والخدمات بين البلدان العربية فإن هذا سيصبح مورداً مهماً للتعليم في الوطن العربي ويخفض إن لم يقض على ظاهرة الفقر القائمة حيث زادت نسبة الفقراء القائمة في الوطن العربي من ٣٠% في عام ١٩٨٥م إلى ٣٣% في عام ١٩٩٠م. (١)

١. أن تتبنى جميع الدول العربية قانون ضريبة التعليم ، تفرض على ما يستورد من احتياجات من أقطار العالم الأخرى.

٢. أن تفرض نسبة من أرباح الشركات العربية تسمى (ضريبة التعليم والصحة) تخصص للتعليم والصحة المصدران الأساسيان لتطور الأمة .

٣. أن تُكون مجلساً استشاريا ممثلاً بأعضاء من جميع الدول العربية للإشراف على هذه الموارد المالية لتوزيعها حسب حاجة كل بلد عربي من التعليم والصحة. (٢)

٤. تشجيع الاستثمارات الفائضة لبعض الدول العربية والتي لم تجد لها مكاناً داخل بلدانها مثل فائض رأس المال في الكويت (٣) وبعض أقطار الخليج العربي واستثمارها داخل البلدان العربية خصوصاً في مجال التعليم الجامعي والتقني ونقل التكنولوجيا التعليمية الحديثة نظراً لأهمية هذه القطاعات في الحركة التنموية للأمة العربية وزيادة أرباحها شريطة أن تخضع إلى الرقابة والضبط من قبل الوزارات المعنية .

(1) OHMAE, k , The End of the Nation State, The Borderless World , London , Prentice - Hall , **1995 P 159** ١
(2) KocH, Richard, The Financial Times Guide to Strategy , 2nd Ed , London , Prentice Hall , 2000 , p 221
(3) KocH, Richard, The Financial Times Guide to Strategy , 2nd Ed , London , Prentice Hall , 2000 , p 221
(1) . World Bank , Pocket World In Figures, U.N. , 1998, p 56
(2) **Morden , A.R.** , (1999) . Models of National Outline : A Management Review , vo16 N61 p. 383
(3) **Shafik , etal (1995) Claiming the Future** : Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa , ٢ Washington DC.,The World Bank , p 102!

٥. وضع خطة للحد من ظاهرة هروب رأس المال الوطني و القومي من قبل بعض الدول العربية أن لم نقل جميعها . وهنالك مفارقة كبيرة نلاحظها في الدول العربية وهي في الوقت الذي تتباكا بعض هذه الدول وتبذل قصار جهدها وتقدم التضحيات والتنازلات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة للقدوم إليها في الوقت نفسه تفقد هذه الدول نفسها مبالغ كبيرة من رأس المال الهارب إلى الخارج.

٦. تقديم بعض المكافآت والمغريات لرأس المال العربي واسترجاعه ليستثمر داخل بلاده ، أن هذه الإجراءات ستقضي على البطالة وترفع من مستوى الدخول الفردية والدخل القومي بشكل عام وبالتالي تزداد حصة الموازنة التعليمية من موازنة الدولة بالإضافة إلى توجيهها لتستثمر في القطاع التعليمي والصحي والزراعي والصناعي.

٧. إحياء وتنشيط المؤسسات الخيرية التي ذبل نشاطها في ظل العولمة كمؤسسة الزكاة والوقف وتوجيهها للخدمات العامة للوطن العربي الذي من بينه قطاع التعليم .

٨. إحياء وتبني اتفاقية تحرير الخدمات كالتعليم والصحة مع مؤسسات ودول العالم التي أقرتها الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة في جولة أرغواي عام ١٩٩٤م .

٩. وضع استراتيجيات تصنيعية بين أقطار الدول العربية من شأنها أن تخدم الدول العربية أولاً وتنفتح بفائضها على العالم ثانياً وهذا ما يسمى في ظل العولمة (استراتيجية ما وراء الحدود) [١] transnational strategy وهو ليس محرم في قوانينها من خلال تصنيع بعض المواد البديلة للصناعات الأجنبية [٢] ولكنها تحمل نفس المواصفات العالمية وهذا ما نراه جار في بعض أقطار الدول العربية كمصر والأردن والسعودية .. الخ . وأن يكون هذا تحت إشراف لجنة من أقطار الدول العربية تأخذ على عاتقها تركيز وتجميع وإنجاز وتغطية المصادر والمنتوجات [٣] وتخصص جزء من أرباحها في التعليم والصحة للأقطار العربية الفقيرة.

١٠. الدعوة إلى تأسيس شركات عربية كبرى يمكن أن تكون نواة للتعاون مع الشركات العالمية تتجه نحو إنتاج النوع وتشرف على البرامج النوعية في إعداد الكوادر المتخصصة حسب حاجات القطاعات التنموية التي تقام في المعاهد التقنية والتكنولوجية في أنحاء الوطن العربي [٤] وأن تؤسس لها وحدات قومية في كل بلد عربي تعمل على استقطاب ذوي الكفاءات العربية وإعدادها ضمن مواصفات قياسية نوعية تتلاءم والإنتاجات النوعية المطلوبة . [٥] وتأخذ على عاتقها أيضاً استقطاب العقول العربية المهاجرة لاستثمار خبراتهم في هذا المجال وفي بلدهم الأم. علماً بأن عمق ونجاح العولمة يتوقف على أربعة مكونات هي :

١. ما تملكه المنظمات من معرفة .
٢. ما تملكه المنظمات من مهارة .
٣. العمل التعاوني المشترك مع الناس والشركات الأخرى .
٤. **درجة الكفاءة .** [٦]

حيث حققت الصناعات الكيماوية في المملكة المتحدة على سبيل المثال بالمكونات الأربع السابقة نجاحاً في تحديها لبيئة العولمة عن طريق اتحاد شركاتها العالمية الكبرى واستعمالها للتكنولوجيا المتقدمة.

١١. وضع اتفاقية للمناطق الحرة بين الدول العربية الواقعة على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي نظراً لأهمية هذه الاتفاقية في زيادة استثمارات الدول العربية وبالتالي رفع دخلها القومي الذي ينعكس على تأثيره الإيجابي كمصدر تمويل جديد لقطاعات التعليم المتنوعة في الوطن العربي . [١]

(1) !**Bartlett , C. and S. Ghoshal** (1999) , Managing Across Borders : Boston , Harvard Business school press, p. 11
(2) **Birkinshaw, J. and A. Morrison** , structural and competitive Determinants , strategic management Journal No 16 1995 p 637
(3) **Hamel , G and C.K. Prahalad** , Competing For the Future , Boston , Havrard Business School Press 1994 p. 439
(4) **Morden, Tony** , (1999) , An Introduction to Business strategy , 2nd ed . London . McGraw – Hill Publishing Co. , p 492
(5) **Hill , Charles and G.R. Jones**, Strategic Management , New york , Houghton Mifflin Co , 1998 p. 421
(6) The Association of Brintish Pharmaceutical Industry , Hand book , 1998 , London p.375

١٢. هنالك العديد من الدول العربية الفقيرة والتي لا يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوي فيها عن ١٠٠٠ دولار الحد الذي وضعته الأمم المتحدة لمستوى الدول الفقيرة ، لديها فرصة كبيرة للاستفادة من كافة أشكال الدعم خصوصاً في مجال التدريب والخبرات البشرية سواء من قبل منظمة التجارة العالمية أو أي مؤسسة أو بلد من بلدان العالم المتقدم طالما أن قوانينهم تسمح بإعانة الدول التي تقع من وجهة نظرهم في فئة الفقراء ولم تنتقل بعد إلى مجموعة البلدان النامية. (٢)

وبهذه النشاطات الاقتصادية المتنوعة سيرتفع متوسط الدخل الفردي في جميع الدول العربية وهذا ينعكس بدوره على الدخل القومي وتصبح الموازنة بعد ذلك كافية لتمويل التعليم فيها وبكل قطاعاتها في ظل العولمة ناهيك إذا ما توسعت نشاطات مصادر التمويل الأخرى والذي يأتي في مقدمتها التعليم الأهلي خصوصاً إذا حسنت نواياه الغرضية والعلمية وليس الربحية فقط فإن مصادر التمويل ستتنوع وتتعدد ويصبح النظام التعليمي العربي في كل الدول العربية نظاماً كفوءاً متميزاً بإنتاجاته النوعية التي سوف يشار لها بالبنان ويساهم بفاعلية مع الأنظمة العالمية في ظل ما يسمى بعالم العولمة.

(1) **عبد العزيز، سمير محمد** : التجارة العالمية بين جات ٩٤ ومنظمة التجارة العالمية ، الإسكندرية ، مكتب الإشعاع ، ٢٠٠١م، ص ٢٧.

(2) **العفوري، عبد الواحد :** العولمة والجات ، التحديات والفرص ، القاهرة ، مكتب مدبولي ، ٢٠٠٠م ، ص ٢١٣.!!!

الخاتمـــــــــــــة

إن المتتبع لمنهجية هذه الدراسة يجد أن هناك نوعين من أساليب التحليل قد استخدما في دراسة مصادر التمويل في بداية وفي تكامل العولمة هما :

١. **أسلوب التحليل الجزئي.**
٢. **أسلوب التحليل الكلي.**

وقد كشف الأسلوب الأول ما يلي :

١. أن تمويل التعليم في الوطن العربي يعتمد بالدرجة الأولى على المصادر الحكومية ويأتي ضمن موازناتها رغم أن هذه الموازنات في حد ذاتها وعند معظم الدول العربية ضعيفة إن لم تكن قاصرة . ولم يكشف البحث عن أية محاولة جادة من الدول العربية الغنية بإسناد وتعاون أخواتها من الدول العربية الفقيرة خصوصاً وأن الكثير من مدخرات هذه الدول يهرب إلى الخارج بدلاً من أن يستثمر في داخل الوطن العربي الكبير.

٢. أن هنالك مصدراً تمويلياً جديداً قد ظهر خلال فترة البحث الأولى وهو التمويل الأهلي للتعليم ، إلا أنه ومع الأسف الشديد لا يزال في طفولته ويسير بخطى بطيئة لا تساعد على حل أزمة تمويل التعليم في الوطن العربي . ويخشى مؤيدوه الخوض في جميع قطاعات التعليم خوفاً من ضياع رأس المال علماً بأن رؤوس الأموال هذه يمكن أن تستثمر استثماراً ناجعاً إذا أحسنت إدارته وطريقة استثماره.

٣. أن هنالك مصادر أخرى لتمويل التعليم تمثلت في الهبات والتبرعات والمنح وريع بعض النشاطات وقروض وضرائب وإيجارات .. الخ. إلا أن هذه لا تشكل نسبة كبيرة فاعلة في حل أزمة تمويل التعليم في الوطن العربي.

واقترحت الدراسات الرائدة في هذا المجال بعض التوصيات والتي من أهمها إعادة النظر في أسلوب إعداد الموازنات من حيث الهيكلة والتبويب بما يتناسب وطبيعة نشاطاتها واعتماد نظام الموازنات المبني على التخطيط والبرمجة. بالإضافة إلى تبني فكرة النشاطات الاستثمارية في بعض القطاعات كالجامعات مثلاً ومحاولة تفعيل تحقيق التفاعل المتبادل في مجال الاستشارات والدراسات بين رجال الأعمال والشركات والمؤسسات التربوية.

وقد كشف الأسلوب الثاني لمصادر تمويل التعليم في الوطن العربي وفي ظل العولمة الكاملة أن هنالك ثلاثة عشر سيناريوهات ينبغي على الدول العربية اتباعها من أجل زيادة مدخراتها والحفاظ على هويتها وقيمها وتراثها . ومن أهم هذه السيناريوهات ما يلي:

١. تعزيز فكرة التكتلات الاقتصادية والأسواق والمناطق الحرة ، فيما بين الدول العربية نظراً لأهميتها في تعجيل الحركة التنموية وزيادة الدخل القومي .

٢. اعتماد بعض القوانين مثل قانون ضريبة المواطنة على أرباح الشركات العربية وقانون ضريبة التعليم على ما يستورد من احتياجاتها.

٣. تشجع الاستثمارات الفائضة عند بعض الدول العربية للاستثمار في داخل الوطن العربي ووضع خطة لجذب رؤوس الأموال العربية في الخارج واستثمارها في داخل الوطن العربي في قطاعاته المتنوعة خصوصاً الصحة والتعليم.

٤. حماية وتنشيط المؤسسات الخيرية مثل مؤسسة الزكاة والوقف التي ذبل نشاطها في ظل العولمة وتوجه لصالح التعليم وفي تقديرنا أن هذا المصدر المالي كاف لإسناد النظام التربوي العربي لأنه يمثل ٢.٥% من مدخرات رجال الأعمال والشركات والمؤسسات.

٥. تأسيس شركة عربية كبرى لها فروع في جميع الدول العربية تكون نواة للتعاون مع الشركات العالمية لتدريب الكوادر العربية المتخصصة في القطاعات التنموية وتبني فكرة نقل التكنولوجيا .

٦. استغلال القوانين الدولية للحصول على المنح والمساعدات للدول العربية الفقيرة التي لا يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً.

٧. تكوين مجلس استشاري ممثلاً بأعضاء من جميع الدول العربية للإشراف على مصادر التمويل السابقة وتوزيعها حسب حاجة كل بلد عربي من التعليم والصحة.

إن هذه السيناريوهات والأخرى المذكورة في البحث في حالة تبنيها ستزيد من الدخل القومي للدول العربية خصوصاً الفقيرة منها والذي ينعكس بدوره على الدخل الفردي وتزداد نسبة مخصصات موازنة تمويل التعليم في الوطن العربي.

المراجـــــــــــــع REFERENCES

١. أبو طالب ، عبد الهادي : هل تستطيع العولمة إنجاز وعدها بمحاربة الفقر والرشوة ؟ الشرق الأوسط ١٩٩٩/١٠/٢١م .
٢. الأرضي ، على صلاح : (٢٠٠١م) تاريخ التعليم في اليمن ، جامعة عدن ، دار الثقافة العربية للنشر .
٣. إسماعيل ، سعاد خليل : (١٩٨٩م) سياسات التعليم في المشرق العربي ، مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي ، عمان ، الأردن ، منتدى الفكر العربي .
٤. الإكليل : (١٩٨٨م) مجلة دورية تعنى بتاريخ اليمن الفكري والحضاري ، العدد الأول ، السنة السادسة .
٥. أمين ، جلال : (١٩٩٩م) العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الاورغواي ١٧٩٨ ـ ١٩٩٨ ـ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
٦. الجابري ، محمد عابد : (١٩٩٠م) السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي ، عمان منتدى الفكر العربي
٧. الجمال ، راسم : الاختراق الإعلامي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
٨. الجمهورية العربية السورية : (١٩٨٧م) المؤتمر التربوي الأول لتطوير التعليم ، تقرير لجنة أهداف التعليم بمختلف مراحله .
٩. - الشامي، أفكار علي وآخرون : (٢٠٠١م) استراتيجية تطوير التعليم الأساسي ، محور تمويل التعليم ، وزارة التربية والتعليم ، اليمن ، صنعاء.
١٠. د/ إبراهيم الحوثي- الشامي، أفكار علي : (٢٠٠١ م) ـ مراجعة الأنفاق العام للتعليم ، دراسة مقدمة إلى الخبرات الوطنية للدراسات والاستشارات والتدريب NECST (مخطوط).
١١. العباسي، مطهر والمتوكل يحيى : (١٩٩٧) اللامركزية والمصروفات التربوية والتعليمية في اليمن، تحليل مالي اقتصادي ، اليمن ـ صنعاء.
١٢. العبيدي، سيلان جبران : (٢٠٠١م) العولمة الاقتصادية ـ مؤتمر تونس .
١٣. العفوري ـ عبد الواحد : (٢٠٠٠م) ـ العولمة والجات ـ التحديات والفرص ـ القاهرة ـ مكتب مدبولي.
١٤. العفوري ، عبد الواحد : (٢٠٠٠م) التمويل الحكومي للتعليم العالي ومشكلاته ـ مؤتمر التعليم العالي الأهلي، جامعة الملكة أروى ـ صنعاء ٣٠ مايو- ١ يونيو ـ كتاب الأبحاث.
١٥. الوالي ، عبد الجليل كاظم : (٢٠٠٢م) ـ جدلية العولمة بين الاختيار والرفض ـ المستقبل العربي ـ السنة ٢٤ العدد ٢٧٥.
١٦. رهيف، علي هداد والعبيدي ، سيلان جبران : (١٩٩٨ م) اقتصاديات التعليم وطرائقه التقنية ، بغداد ، مكتب ماك للنشر والتوزيع.
١٧. عبد العزيز ، سمير محمد : (٢٠٠١م) ـ التجارة العالمية بين جات ٩٤ ومنظمة التجارة العالمية، الإسكندرية ـ مكتب الإشعاع.
١٨. قاسم، صبحي : (١٩٩٨م) ـ نظام التعليم في الدول العربية ـ دراسات معدة لليونسكو القاهرة.
١٩. محمد، خليل إبراهيم : (٢٠٠١م) ـ موازنات الجامعات الحكومية ـ رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة عدن (غير منشورة).

٢٠. المجلس الأعلى للثقافة : (١٩٩٨م) ـ العولمة ـ وقضايا الهوية الثقافية ـ المؤتمر الفكري للفترة من ١٢ ـ١٦ أبريل القاهرة.

٢١. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية : (١٩٨٧م) التعليم والتنمية في الوطن العربي ، سلسلة دراسات ووثائق ، العدد (٢٤) ، إطار نظري لتجديد النظام التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية .

٢٢. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : (١٩٧٩م) استراتيجية تطوير التربية العربية ، تقرير لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية ، لبنان مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر .

٢٣. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : (١٩٨٦م) أعمال ندوة أسس التعليم المستمر في مجال تعليم الكبار ١٣-١٧ كانون الثاني ، بغداد .

٢٤. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : (٢٠٠٠م) المؤتمر الاستشاري الأول للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ١٨ ـ ٢١ أيلول ، بيروت.

٢٥. مؤتمر التعليم العالي الأهلي : (٢٠٠٠م) ٣٠ مايو ١ يونيو ، صنعاء ، جامعة الملكة أروى .

٢٦. الموسوعة اليمنية : (١٩٩٢م) صنعاء مؤسسة العفيف الثقافية .

٢٧. اليونسكو (١٩٩٨م) نظم التعليم في الدول العربية ، مؤشرات تنمية العلوم والتكنولوجيا ، مكتب القاهرة.

٢٨. Bartlett , C. and S. Ghoshal (1999) , Managing Across Borders : Boston , Harvard
Business School Press.

٢٩. Birkinshaw, J. and A. Morrison , (1995), Structural and Competitive Determinants ,
Strategic Management Journal No 16 .

٣٠. Hamel , G and C.K. Prahalad , Competing For the future , Boston, Havrard Business School Press .

٣١. Hill , Charles and G.R. Jones, (1998) Strategic Management , New York , Houghton Mifflin Co .

٣٢. Koch , R.(2000), The Financial Times Guide to Strategy, 2nd ed. London Prentice Hall.

٣٣. Morden, A.R. 1999, Models of National Outline: A Management Review , Vol 6 no 1

٣٤. Morden, Tony , (1999) , An Introduction to Business Strategy , 2nd ed., London, McGraw – Hill Publishing Co. ,.

٣٥. Ohmae , K., (1995), The End of the Nation State, The Borderless World, London , Prentice Hall.

٣٦. Shafik , etal (1995), Claiming the Future : Choosing Prosperity in the Middle East, and North Africa, Washington D.C. , The World Bank.

٣٧. The Association of British Pharmaceutical Industry (1998) Hand Book , London .

٣٨. Toold, H, (1999), Failure to Compete, Boston, The Boston Consulting Group.

٣٩. Waters , W. (1995), Globalisation, Washington, Routledge.

٤٠. World Bank , (1998) Pocket World in Figures.

المصدر /http://www.scepye.org